### غرام الزعفران ١٥ ألف ليرة محلياً و٣٠ ألف ليرة عالمياً

# مدير زراعة حمص لـ«الوطن»: تكلفة زراعة الدونم ١١ مليوناً وإنتاجه ٢٧ مليوناً

حمص- نبال إبراهيم

بيّن مدير زراعة حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أن سعر الغرام الواحد من الزعفران محلياً يتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ ألف ليرة سورية وحوالي ٣٠ ألف ليرة سورية عالمياً، منوهاً إلى الزعفران ينبت من الكورمات مع أواخر الخريف ويعد من أغلى أنواع التوابل ويستخدم في صناعة المنسوجات والعطور أيضاً.

ولفت حمدان إلى أنه تمت زراعة حوالي ٦ آلاف كورمة زعفران على مساحة دونم بمنطقة البريج في ريف المحافظة خلال الموسم الحالي، لتبلغ المساحة المزروعة حتى تاريخه على امتداد المحافظة ٢,٥ دونم أي بمعدل ١٣٥٠٠ كورمة زعفران، مشيراً إلى أنه لوحظ ارتفاع عدد الكورمات المتشكلة في الساحل عن باقي المناطق، إذ يوجد على مستوى القطر حوالي ١٠ ملايين بصلة وتم تشكيل لجنة بالتعاون مع خبراء من منظمة أكساد لمتابعة ودعم هذه الزراعة في سورية.

وأكد حمدان أن الزعفران من الزراعات المكلفة لغلاء ثمن الأبصال وحاجتها ليد عاملة لقطف الأزهار يدوياً ومن ثم فصل المياسم، مبيناً أن إنتاج كيلو غرام واحد يحتاج إلى ١٥٠ ألف زهرة «٣ دونم» ويعتبر منتجاً غالي الثمن لكونه عضوياً أي ليس بحاجة لأي أسمدة كيميائية ويتم الاكتفاء بإضافة السماد العضوي المتخمر قبل شهرين من موعد الزراعة، موضحاً أن موسم الزهار يكون في شهر تشرين الثاني ويتم القطاف في ساعات الصباح وتعتبر عملية جني الأزهار وعملية الفصل أحد أسباب ارتفاع ثمنه وخاصة لناحية درجة نقاوة المياسم، ومن ثم تبدأ عملية التجفيف وما زالت بدائية للأسف في سورية حيث تفرد على قماش قطني لمدة يومين في الظل ومن ثم تعبأ في عبوات زجاجية وتحفظ بعيداً عن أشعة الشمس.

> تدريب الفلاحين على زراعة الزعفران

وأشار إلى أن الإنتاج خلال السنة الأولى يكون منخفضاً حيث ينتج الدونم الواحد ١٠٠ غرام ويزداد سنوياً، مع مراعاة المحافظة على الحقول خالية من الأعشاب والتقصي الدوري عن الآفات الحشرية والفطرية، لافتاً إلى أن الصعوبات تكمن في آلية توضيب وتصريف المياسم أما الأبصال فتسويقها جيد ويوجد عليها إقبال ولكن المزارع يتخوف من تسويق الإنتاج، كما أن الزعفران لا يستعمل كبهارات لغلاء ثمنه.

وبين أنه في العامين المنصرمين أقيم مشروع التدريب ودعم المزارعين المهتمين بزراعة الزعفران، كما أقيمت دورتان على مرحلتين شارك فيها ١٠٠ متدرب وتمت زراعة ٦٠٠٠ كورمة بمساحة دونم واحد في البريج، أما المرحلة الثانية أقيمت العام الماضي لـ ٣٠ متدرباً وتمت زراعة دونم واحد بـ ٦٠٠٠ كورمة في البريج، وسيتم توزيع ١٠٠ كورمة لكل متدرب مجاناً.

ولفت حمدان إلى أنه من الممكن البدء بالمشروع بمساحة ١٠٠ متر مربع، وأن تكلفة زراعة الدونم الواحد اليوم يبلغ حوالي ١١ مليون ليرة وبالمقابل ينتج أبصالاً من السنة الأولى بقيمة ٢٧ مليون ليرة سورية، إذ يزرع بالدونم الواحد ما بين ٦ إلى ١٠ آلاف كورمة وفي حال تمت زراعة ٦٠٠٠ كورمة بصلة يقارب سعرها اليوم ٩ ملايين ليرة سورية، كما أن الـ ٦٠٠٠ كورمة مع نهاية الدورة الزراعية تصبح ١٨ ألف كورمة ويمكن للمزارع بيع الأبصال والمياسم.

وأشار إلى أن نبات الزعفران يعتبر كالذهب الأحمر لما له من فوائد طبية واقتصادية كبيرة، ويعد محصولاً مثالياً للحيازات الزراعية الصغيرة فهو نبات عشبي صغير ويتكاثر بواسطة الكورمات، لافتاً إلى أن الأبحاث العلمية الحديثة أثبتت دوره في مقاومة التشوهات الجينية الوراثية وأمراض السرطان لاحتوائه على مضادات الأكسدة ويستخدم كمهدئ ومسكن للألم ولتحسين الذاكرة نظراً لاحتوائه على الكاروتينات.

ولفت حمدان إلى أن سورية بدأت بزراعة الزعفران في عام ٢٠٠٨ لكن نتيجة الحرب توقفت زراعته، وبناء على التوجيهات الحكومية تم تشكيل لجنة عام ٢٠١٨ لدراسة مدى نجاح زراعته وبدأ المشروع من جديد بالمحافظة بهدف الإكثار الحقلي والتوسع بزراعة نبات الزعفران ضمن مشروع وزارة الزراعة لإكثار الزعفران بسورية، لافتاً إلى أن مدة تنفيذ الخطة ثلاثة عشر عاماً انطلقت عام ٢٠١٨ عبر عدة مراحل تتدرج من قصيرة الأجل ٣ سنوات ومتوسطة ٥ سنوات وطويلة الأجل ٥ سنوات وتتضمن المرحلة الأولى توصيف الواقع الحالي وإكثار الترب الوراثية البرية.

وأوضح أن المرحلة الأولى انتهت ولقد بلغ عدد الكورمات المنتجة نحو مليون كورمة، وتبين ملائمة الزعفران لجميع أنواع التربة السورية ولوحظ ارتفاع نسبة المواد الفعالة في مياسم الزعفران الناتجة عن منطقة البريج، مبيناً أن معظم أنواع الترب السورية مناسبة لزراعة النبات فمعظم فوطمته الأصلي حوض البحر المتوسط وبيئته الأساسية هي البيئة الجافة المعتدلة وتتم حالياً دراسة الأماكن التي تنجح زراعته فيها وحجم الكورمات التي ستزرع مستقبلاً.

# المصرف الزراعي يقرض أكثر من ٣٤ مليار ليرة خلال ثلاثة أشهر

طلال ماضي

قال مدير عام المصرف الزراعي التعاوني إبراهيم زيدان لـ«الوطن» إن المصرف منح منذ بداية العام الجاري حتى نهاية شهر آذار قروضاً بقيمة ٣٤,٦ مليار ليرة سورية، من أصل المبلغ الذي يخطط لإقراضه خلال عام ٢٠٢٢ والبالغ ١٠٠ مليار ليرة، أي بلغت نسبة الإقراض ٤,٥ بالمئة، موزعة على ١٣,٦ مليار ليرة إقراضات، و٣٠٠٠ مليون ليرة إقراضات المؤسسة العامة للأقطان، وتخصيص ٤١٠ ملايين ليرة للمشرع الوطني للري الحديث، ورصد ٦٦٦ مليار ليرة بموجب أنظمة لجهات القطاع العام، ليبلغ إجمالي المخطط العام من قبل المصرف لجميع الإقراضات خلال ٢٠٢٢ أكثر من ٧٦٥ مليار ليرة.

وأشار زيدان إلى أن المصرف مستمر بتأمين مستلزمات الإنتاج من البذار والسماد على الرغم من الظروف التي تمر بها البلاد، ولم خلال الفترة نفسها بيع أسمدة بكمية ٥٨٩٠٥ أطنان بمبلغ إجمالي تجاوز ٦٩ مليار ليرة.

وأوضح زيدان أن إجمالي قيمة الودائع في المصرف وصلت إلى ١٩٣,٦ مليار ليرة، موزعة على الشكل التالي: ودائع تحت الطلب ١٧٦,٩ مليار ليرة، وحسابات تحت الطلب قطع مالي مصرفي ٣٨٥٦ مليوناً، وودائع لأجل ٥٧٨ مليوناً، وودائع توفير ١٢٢٥٢ مليوناً، وحسابات المجدة ٦٤ مليون ليرة.

الخبير الزراعي الدكتور المهندس بسام السيد أكد في تصريح لـ«الوطن» أن كمية السماد الموزعة من قبل المصرف الزراعي قليلة جداً، لافتاً إلى تخفيض مخصصات محصول القمح من ٣٣ إلى ٢٣ كيلو لكل دونم من سماد اليوريا.

واعتبر السيد أن للحصول على الإنتاج يجب أن يتم منح النبات حقه من السماد، وأن يتم توزيع السماد على جميع المحاصيل وفي الخطة الزراعية الحالية فقط محصول الشوندر السكري حصل على كامل مخصصاته البالغة ٤٥ كيلو لكل دونم.

وأشار السيد إلى أن كيس السماد يباع في السوق السوداء بسعر ١١٥ ألف ليرة، وبالنسبة للأسمدة البديلة من الكمبوست وسماد الفيرمي كمبوست، فإن هذا النوع من السماد تم اعتماده من قبل الوزارة لكن غير متوفر في سورية بكميات كبيرة يمكن الاعتماد عليها، وكل دونم بحاجة إلى حوالي ٢٠٠ كيلو سماد من الفيرمي كمبوست حسب نوع الزراعة، ولا يمكن أن تغطي جميع المحاصيل حالياً وهي صحية جداً للتربة والنبات، وبحاجة إلى وقت لا بأس به لتوفر الإنتاج لدى المنتجين وفي حال انتشاره سيخفف الضغط على السماد الكيماوي وعلى المزارع.

وبالنسبة للأسمدة الذوابة بين السيد أن أسعارها مرتفعة جداً، وبالرغم من فعاليتها وأهميتها لا يمكن استخدامها الا للزراعات التي تعتمد على الري بالتنقيط.



### التوجه الحكومي إحياء قطاع التصنيع الزراعي

# وزير الصناعة لـ«الوطن»: ١٨ عرضاً لإعادة تأهيل شركات تعود للقطاع العام والأولوية للاستثمار في القطاع الدوائي

**الفساد موجود في كل زمان ومكان ومحاربته عنوان دائم**

**زراعة الشوندر قرار حكومي.. والخصخصة خط أحمر**

هناء غانم

يبدو أن الحديث عن الصناعة وتحدياتها وشجونها يطول ويطول، وما من شك أن العديد من المنشآت والمعامل تعاني مشاكل جمة رغم المحاولات والتوجهات للنهوض بهذا القطاع الذي يعتبر القاطرة الأولى للتنمية الاقتصادية.

وزير الصناعة زياد صباغ قال: إن زيادة الطاقات الإنتاجية في الشركات المنتجة هي من أولويات عمل الوزارة حيث يتم العمل على تنفيذ إستراتيجية الحكومة فيما يتعلق بالنهوض بالصناعات الوطنية..

وعن الشركات المدمرة كشف صباغ في تصريح خاص لـ«الوطن»: إنه يتم العمل عليه من أكثر من اتجاه، وتم تشكيل لجان مختصة لتسوية الوضع القانوني لبعض الشركات كما تم الإعلان وطرح العديد من الشركات والمنشآت المدمرة لإعادة تأهيلها سواء بنفس نشاط كل شركة بتغير نشاطها بحيث يكون مجدياً اقتصادياً منها على سبيل المثال (اسمنت حلب وشهباء للإسمنت والخميرة بحلب ومعمل زجاج دمشق وشركة الكبريت وبردى والجرارات والحصادات وغيرها) موضحاً أنه تقدم نحو ١٨ عرضاً إلى الشركات والمؤسسات لإعادة تأهيلها وهي حالياً قيد الدراسة وقريباً سوف تظهر النتائج الأولية لهذه الدراسات والعروض المقدمة ليصار إلى البدء بالتنفيذ وفق ما تقتضيه المصلحة العامة لكل شركة أو منشأة.

الوزير صباغ أكد أن هناك أولوية للاستثمار في المنشآت المدمرة في القطاع الدوائي، بصفتها أولوية قصوى لدى الحكومة، ولما تمثله من أهمية بالغة في الأمن الدوائي، كما تسعى الوزارة وبالتعاون مع عدد من الدول الصديقة لتوطين إنتاج بعض الأدوية النوعية كأدوية السرطانات، وغيرها من الأدوية والمستحضرات المهمة المتعلقة بالتصنيع الدوائي للمواد والأدوية النوعية غير الموجودة بالأسواق أو بالتعاون مع مستثمرين، وعلى طاولة البحث، هناك طروحات مع إحدى الشركات الروسية لإنتاج بعض اللقاحات.

الوزير صباغ أكد أن هناك العديد من الإجراءات والأهداف الإستراتيجية التي اتخذتها الوزارة لتطوير القطاع الصناعي وزيادة الطاقة الإنتاجية للمنشآت والمعامل التي تعتمد على المواد الأولية المنتجة محلياً حيث تمت مناقشة واقع المؤسسة الغذائية ودعمها بسلف مالية وصلت إلى /٥/ مليارات ليرة ويتم حالياً تحديد نقاط الضعف في شركات المؤسسة وتطوير خطوط الإنتاج وتوسيع نشاطاتها وطاقاتها الإنتاجية، إضافة لذلك ذكر الوزير أنه نتيجة الظروف والحرب كان هناك استنزاف للعمالة الماهرة وأن أحد الأهداف الرئيسة التي تعمل الوزارة عليها هو تأهيل وتدريب العمالة الجديدة من خلال تطوير المناهج والمعاهد التطبيقية التابعة للوزارة وتطوير المناهج المعتمدة في دورات المجمعات التدريبية وإدخال حرف ومهن جديدة على المجمعات وتطوير المخابر والتجهيزات من خلال الخطط الاستثمارية التي تقوم الوزارة والمنظمات الدولية بإعدادها.

> رفع الأسعار يتم بناء على دراسة التكاليف

صباغ أكد أن التوجه الحكومي اليوم هو لإعادة إحياء قطاع التصنيع الزراعي من خلال شراء عدد من المحاصيل الزراعية، وتصنيعها من المؤسسة العامة للصناعات الغذائية، والمؤسسة العامة لصناعة السكر، وغيرها من المنافذ بغية دعم الإنتاج الزراعي، وزيادة القيمة المضافة للمعمل وأنه خلال الفترة النهائية من التأهيل ستتم زراعة الشوندر في المناطق المحيطة بالمعمل الذي يغطي إنتاجه المنطقة في حال تمت زراعة الكميات كما كانت بالسابق. وهذا المشروع مبني على عوامل كبيرة وعند ارتفاع التكاليف والمواد الأولية لا يمكن أن نبقي محافظين على الأسعار كما هي، موضحاً أن القطاع الخاص أيضاً ليس بعيداً عن ذلك إلا بعض الشركات التي تقوم برفع أسعارها بعيد عن ذلك.

وعن وضوح ظاهرة تغيير مديري الشركات والمؤسسات العاملين في وزارة الصناعة وإذا كان الفساد سبباً في ذلك، قال الوزير: إن أي تغيير يستند إلى معطيات وتقييم لمرحلة عمل ومؤشرات نتائج عمل أي شركة أو مؤسسة مرتبط مع بعضه البعض باستمرار عمل الإدارة.. وأضاف إن الفساد موجود في كل مكان وكل زمان وهناك العديد من القضايا التي تمت إحالتها إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش مؤكداً أن محاربة الفساد هو عنوان دائم ومتابع لحظة بلحظة في وزارة الصناعة وهناك محاسبة بعد صدور قرار الهيئة.. والبداية تكون بإعفاء المدير مهما كان مكانه ويوضع تحت تصرف الهيئة حتى ظهور نتائج التحقيق وعلى أساسه تتم المحاسبة..

وحول أتمتة السجل الصناعي وما الجدوى منه، قال إن هذه الأتمتة توجه حكومي ولم ينف الوزير صباغ ما تتناقله وسائل التواصل حول وجود ارتفاع بأسعار الإسمنت مؤكداً أن القطاع العام تحديداً لا يمكن أن يقوم برفع الأسعار بشكل اعتباطي وإنما يكون بناء على دراسة التكاليف وهي نقطة مهمة لأنه لا يمكن لأي شركة من شركات القطاع العام أن ترفع أسعارها نتيجة أو فعلاً لارتفاع الأسعار بالأسواق وإنما يتم حساب التكاليف بشكل علمي ودقيق وعلى أساسه يتم التسعير..

وأضاف الوزير إن ارتفاع سعر أي مادة مرتبط بتسعير المواد الأولية ولا يوجد أي شركة صناعية تعمل بخسارة، ويتم العمل بالحد الأدنى، التكلفة مع زيادة هامش ربح بسيط، مبيناً أن التكلفة مرتبط بعوامل كبيرة وعند ارتفاع التكاليف والمواد الأولية لا يمكن أن نبقي محافظين على الأسعار كما هي، موضحاً أن القطاع الخاص أيضاً ليس بعيداً عن ذلك إلا بعض الشركات التي تقوم برفع أسعارها بعيد عن ذلك.

وعن وضوح ظاهرة تغيير مديري الشركات والمؤسسات العاملين في وزارة الصناعة وإذا كان الفساد سبباً في ذلك، قال الوزير: إن أي تغيير يستند إلى معطيات وتقييم لمرحلة عمل ومؤشرات نتائج عمل أي شركة أو مؤسسة مرتبط مع بعضه البعض باستمرار عمل الإدارة.. وأضاف إن الفساد موجود في كل مكان وكل زمان وهناك العديد من القضايا التي تمت إحالتها إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش مؤكداً أن محاربة الفساد هو عنوان دائم ومتابع لحظة بلحظة في وزارة الصناعة وهناك محاسبة بعد صدور قرار الهيئة.. والبداية تكون بإعفاء المدير مهما كان مكانه ويوضع تحت تصرف الهيئة حتى ظهور نتائج التحقيق وعلى أساسه تتم المحاسبة..

وحول أتمتة السجل الصناعي وما الجدوى منه، قال إن هذه الأتمتة توجه حكومي للتحول الرقمي وصولاً إلى الحكومة الإلكترونية، موضحاً أن السجل الصناعي حتى تاريخه لا يزال ورقياً وهو في كل مديريات الصناعة في جميع المحافظات وعملية ربطه ورقياً غير مجدية لذلك كان التوجه بالتعاون والاتفاق مع وزارة الاتصالات ورصد الاعتماد اللازم في خطة التحول الرقمي لأتمتة السجل الصناعي.

الوزير صباغ أضاف إننا نعمل مع وزارة الاتصالات ليس على أتمتة السجل الصناعي فقط، بل التوجه إلى الأتمتة الشاملة مع كل الجهات والمؤسسات والشركات لربطها جميعها إلكترونياً مع الوزارات الأخرى.

وعن واقع المدن الصناعية في حلب أشار الوزير إلى أن دور الوزارة ينحصر بمشاكل الصناعيين، ولا يخفى على أحد مشكلة الكهرباء مؤكداً أنه يتم العمل باستخدام الكهرباء بالطاقات البديلة وتسعى الوزارة بالتنسيق مع وزارة الكهرباء لتأمين احتياجات الصناعيين والعمل على دعم قطاع الطاقة المتجددة من خلال تمكين سلاسل الإمداد وتوطين المكونات الرئيسية له لأنه من القطاعات الإستراتيجية ذات القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وعن مشروع إصلاح القطاع العام الصناعي، كشف صباغ أنه تم تشكيل لجنة من رئاسة الحكومة لإعداد لجان تم إعطاؤها المرونة والصلاحيات بشكل أكبر، وفيما يخص إصلاح القطاع العام الصناعي، فإن الوزارة مستمرة في تطوير هذا القطاع من خلال إصلاحه وإعادة هيكلته وتطوير القوانين والأنظمة المتعلقة بعمل الوزارة إلى جانب تعزيز الإنتاج الصناعي علمياً وفنياً ومادياً بهدف تلبية حاجة السوق المحلية من منتجات هذا القطاع مع الاستثمار الأمثل للعمالة والطاقات الفنية والإنتاجية المتوافرة في شركاته.